

## فلنذهب إلى مناظرة عامة

٩ أيار ٢٠١٤

بقلم نادين موسى

منذ إعلان ترشحي لرئاسة الجمهورية اللبنانية حاول مجلس النواب لثلاث مرات القيام بواجبه الدستوري وانتخاب رئيساً للجمهورية. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، ففي المرة الأولى لم يفز أي مرشح بعدد الأصوات الكافي لانتخابه وفي المرة الثانية والثالثة لم يكتمل النصاب.

وإذا كان النظام الديمقراطي البرلماني في لبنان يتمتع ببعض المزايا الإيجابية التي ننتهي عليها، إذ لولا إيماني بديمقراطيتنا لما تقدمت بالترشح، إلا أن هذا النظام يشوبه عدة عيوب كما يشهد على ذلك كل مواطن و مواطنة.

و يتجلى الإهمال الصارخ اليوم في غياب المناظرات العلنية الجدية بين المرشحين انفسهم لتتناول شتى المسائل أمام الرأي العام، فالجمهور اللبناني يجهل كلياً مواقفهم بشأن القضايا و المسائل الكبيرة التي تواجهها البلاد.

قد يزعم البعض بان مناظرة علنية غير ضرورية لأن البرلمان هو الذي ينتخب الرئيس في نهاية المطاف. بيد أن النظام الداخلي للمجلس النيابي يمنع أي مرشح من تقديم برنامج أمام النواب الناخبين. وهنا يجدر السؤال: ألا يتعين على البرلمان أن يعقد جلسة مناقشة عامة أو اجتماع غير رسمي يتيح لأعضائه توجيه الأسئلة إلى المرشحين على اختلافهم... قبل ان يختاروا المرشح الأفضل للبنان واللبنانيين؟

لهذا السبب البديهي اطالب الاعلام اللبناني بتنظيم مناظرة تلفزيونية بين كل المرشحين المعلنين كما انني اوجه نداءً لكل الحركات الأساسية في المجتمع المدني بتأييد هذا المطلب والترويج له.

وسيكون من مزايا هذه المناظرة إعلام الرأي العام على نطاق واسع وإعلام البرلمانين الناخبين كذلك، هذا إن لم يفتحوا مجالاً للنقاش داخل البرلمان.

إن هذا الحدث سيعزز حتماً أسس الديمقراطية اللبنانية .

فيما يتعلق بالجوانب اللوجيستية، فمن الممكن تنظيم هذه المناظرة بسرعة نظراً لوجود عدد كبير من البرامج التلفزيونية السياسية التي تبث على الجمهور والتي تختصر حتى الآن بمقابلات فردية مع بعض المرشحين المعلنين والغير معلنين "التقليديين"...

ما ينبغي القيام به هو ضمان اتفاقية تقوم بموجبها قناة أو أكثر باستضافة هذه المناظرة ثم يتفق كل من القناة والمرشحين على أرضية وقواعد المناظرة

يشمل هذا الاتفاق موقع المناظرة و الجوانب الأمنية وديكور الاستوديو و عدد الحاضرين و شكل المناظرة.

على المرشحين أن يتفقوا على طول مدة المناظرة، و هوية من سيدير النقاش و عدد و هوية من سيطرحون الأسئلة و المواضيع وترتيب المتكلمين و الوقت المرصود لكل مرشح للإجابة على الاسئلة .

من شأن كل هذه المسائل أن تجد تسوية من قبل الأطراف المعنية في غضون أيام.

المهم هو تواجدها الإرادة لإجراء المناظرة وهنا يلعب المجتمع المدني والمواطن دورهم بتوجيه رسالة الى السياسيين اللبنانيين وإلى وسائل الإعلام مطالبين إياهم بمناظرة عامة بين مختلف المرشحين على الرئاسة...

و ذلك للحفاظ على ما تبقى لنا من ديمقراطية لأن اللبنانيين يستحقون ذلك.